الأمم المتحدة S/2023/70

مجلس الأمن

Distr.: General
30 January 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 20 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المكتب)، الذي تنتهي ولايته الحالية في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

فمنذ إنشائه في عام 2016، أسهم المكتب في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بسبل منها المساعي الحميدة التي قام بها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأدت هذه البعثة السياسية الخاصة دورا فعالا في تفادي الأزمات المتصلة بالانتخابات والتخفيف منها حدتها، وتعزيز عمليات الحوار السياسي الشامل للجميع في وسط أفريقيا والمنطقة دون الإقليمية. كما إنها عززت قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ووطدت شراكاتها معها، وشمل ذلك على وجه الخصوص الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وبنك التنمية الأفريقي. واستفاد المكتب أيضا من دوره في عقد الاجتماعات لضمان التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، لأغراض منها تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (انظر التقرير S/2013/354، الذي أقره مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2013). وختاما، أسهم المكتب في النهوض بالحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في المنطقة دون الإقليمية.

وما كان للجهود التي بذلها المكتب أن تثمر أي نتائج دون اشتراك الدول الأعضاء الواقعة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأنا أشيد بأعضاء الجماعة الاقتصادية وبموريتانيا لحزمهم في التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهونها، ولتعاونهم المستمر مع الأمم المتحدة.

كما إني أشيد بالجماعة الاقتصادية لإسهامها في تحقيق السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما جهودها الدؤوبة الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين، في خضم التحديات المستمرة المتصلة بالأمن وتغير المناخ.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في توطيد السلام، لا تزال المنطقة تواجه تحديات ملحوظة تتطلب دعما مستمرا من الأمم المتحدة، خاصة في مجالي الدبلوماسية الوقائية وتوطيد السلام. ولذلك أوصي بتمديد ولاية المكتب لمدة ثلاث سنوات، من 1 شباط/فبراير 2023 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2026.

وأقدم طيه مشروع ولاية المكتب، الذي يرد فيه وصف أربعة أهداف أساسية (انظر المرفق). ويتعين أن تنفذ المهام الموكلة إلى المكتب في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكرا، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، وغيرهم من الشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين.

وسيظل المكتب يعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تناول مسائل منها ما يتصل بالقرصنة والأمن البحري في خليج غينيا، والترحال الرعوي عبر الحدود، إلى جانب تأثير أنشطة بوكو حرام على بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى مرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

المرفق

الولاية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

الهدف 1

رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاضطلاع بمساع حميدة وبمهام خاصة بالنيابة عن الأمين العام لدعم منع نشوب النزاعات، وبناء السلام والحفاظ على السلام، وبذل جهود الوساطة في المنطقة دون الإقليمية، في شراكة مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تجري فيها إعادة تشكيل تواجد الأمم المتحدة أو التي يمر فيها هذا التواجد بمرحلة انتقالية، مع مراعاة سياق التنمية المستدامة في المنطقة.

المهمة 1-1

رصد وتحليل الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما تأثير الأسباب الكامنة وراء النزاعات والأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن، وتزويد الأمين العام ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومات الوطنية بالإنذارات المبكرة، وبآخر المستجدات فيما يتصل بالحالة الإنسانية، والقيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وبتوصيات لاتخاذ الإجراءات الوقائية.

المهمة 1-2

أداء أدوار المساعي الحميدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بهدف منع نشوب النزاعات والتوترات ذات الصلة بالانتخابات والفترات الانتقالية، والحفاظ على السلام، وتوطيد جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي على أساس سيادة القانون، في شراكة مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء.

المهمة 1-3

القيام، عن طريق جهود منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام، بتقديم الدعم إلى بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي تجري فيها إعادة تشكيل تواجد الأمم المتحدة أو التي يمر فيها هذا التواجد بمرحلة انتقالية، في شراكة مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة، وبالتعاون الوثيق مع المنبر التعاوني الإقليمي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة.

المهمة 1-4

تعزيز القدرات دون الإقليمية على منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، وبذل جهود الوساطة والمساعي الحميدة، مع مراعاة سياق التنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بطرق منها توفير الدعم للآليات دون الإقليمية القائمة، بالتنسيق مع الجهات المانحة الدولية، من أجل تهيئة الظروف والقدرات الكفيلة بتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

المهمة 1-5

تيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن النزاع على الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا.

الهدف 2

تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصدي للتهديدات الشاملة والعابرة للحدود، التي يتعرض لها السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ومبادرة أكرا، ولجنة خليج غينيا، وبنك التنمية الأفريقي.

المهمة 2-1

إذكاء الوعي بالتهديدات الناشئة التي يتعرض لها السلام والأمن والاستقرار، وتعزيز الاستجابات المتكاملة والشاملة دون الإقليمية وعبر الحدود، بالتعاون مع جهود التنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في منطقة حوض بحيرة تشاد، مع مراعاة ضرورة التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفيما بينهما.

المهمة 2-2

دعم إقامة شبكات للممارسين ووضع أطر وآليات دون إقليمية من أجل التصدي للتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع، والنزاعات بين المزارعين والرعاة، والنزاعات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، والإرهاب والتطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، والقرصنة وغيرها من أشكال الجريمة البحرية في خليج غينيا.

المهمة 2-3

القيام بتجميع وتحليل البيانات بشأن القضايا العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة بالسلام والأمن والصلات بحقوق الإنسان والعمل الإنساني والتنمية المستدامة و/أو، عند الاقتضاء، إجراء البحوث الإقليمية والتحليلات المراعية لنوع الجنس بشأن تلك القضايا، وذلك بالتعاون مع المنبر التعاوني الإقليمي، والمنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، والمنسقين المقيمين، ومنسقي الشؤون الإنسانية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، وكذلك مع الشركاء الدوليين، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومراكز الفكر، والمجتمع المدني.

المهمة 2-4

مراعاة الآثار السلبية لتغير المناخ، والافتقار إلى الطاقة، والتغيرات الإيكولوجية، والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، بطرق منها مساعدة حكومات المنطقة ومنظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بتقييمات المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر المتصلة بتلك العوامل.

الهدف 3

القيام، من خلال أنشطة الدعوة السياسية والاضطلاع بدور في عقد الاجتماعات، بدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وبتعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز الاتساق في الإجراءات المتخذة على الصعيدين الدولي والإقليمي للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع في منطقة الساحل وآثاره.

المهمة 3-1

توفير القيادة السياسية والاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، من خلال ركائزها الاستراتيجية الثلاث، وهي الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف.

المهمة 3-2

تيسير التعاون والتنسيق المتكاملين على نطاق منظومة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، بطرق منها المشاركة في التحليل والتخطيط ووضع الاستراتيجيات، مع مراعاة نوع الجنس، من خلال اتباع نهج يشمل مختلف الركائز بهدف التشجيع على اتخاذ نهج متماسك وشامل ومتكامل إزاء التهديدات الحالية والناشئة، من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاع في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل.

المهمة 3-3

العمل، بالاستناد إلى خطة الوقاية والحفاظ على السلام، مع المنبر التعاوني الإقليمي، ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية، من أجل المساهمة في إجراء تحليل متكامل والعمل المشترك لمعالجة ديناميات السلام والأمن المتزايدة التعقيد والترابط في المنطقة.

المهمة 3-4

الإسهام في الجهود الهادفة إلى استدامة انخراط المجتمع الدولي دعما لمنطقة الساحل، والمساعدة في تنسيق مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل، وجهود الشركاء الدوليين، بطرق منها تقديم الدعم المتواصل لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وأمانته الفنية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

المهمة 3-5

دعم التعاون الإقليمي والعمل على تعزيزه في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

الهدف 4

النهوض بالحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

المهمة 4-1

تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار السياسي الشامل للجميع، بطرق منها تيسير تبادل المعلومات وتبادل أفضل الممارسات فيما بين الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والكيانات الأخرى، عن طريق تقديم الدعم من أجل بناء القدرات المحلية والوطنية بهدف ترسيخ السلام، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون، وتعزيز الحكم الرشيد، وتشجيع الحوار والوساطة على الصُعد المجتمعي والمحلي والوطني، وتيسير المشاركة والقيادة التامة والمجدية على قدم المساواة للنساء والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، وتحسين العمليات الانتخابية.

المهمة 4-2

تقديم الدعم من أجل اتخاذ قرارات وإيجاد أطر عمل تتعلق باحترام حقوق الإنسان في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

المهمة 4-3

تقديم الدعم إلى الحكومات الوطنية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والمجتمع المدني لإدماج منظور جنساني وشبابي في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها، على نحو ما أقره مجلس الأمن في قراره 1325 (2000) وقراراته اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، وكذلك في قراره 2250 (2015) والقرارات اللاحقة بشأن الشباب والسلام والأمن.